

المسائل الخلافية في الفعل المصاحب للمفعول به

Controversial issues in the verb accompanying the object

د. عمر بن علي المقوشي

Dr. Omar bin Ali Al-Magwashi

أستاذ اللغة والنحو المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب - جامعة الملك سعود

Associate Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language and

Literature College of Arts - King Saud University

omaroraini@gmail.com

تاريخ القبول: 2022-04-23

تاريخ الاستلام: 2022-04-21

الملخص:

عُني النحاة بدرس الخلاف النحوي، ولأهميته ومكانة الفعل بين العوامل، ولمكانة المفعول به بين المفعولات درست (المسائل الخلافية في الفعل المصاحب للمفعول به)، وقد جعلت المبحث الأول لمسائل الفعل المتصرف الخلافية، ذكرت مذاهب النحاة في ناصب المفعول به المصاحب للفعل المتصرف، وحجج كل فريق، فناسب المفعول به عند الكوفيين الفعل والفاعل معاً؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، وذهب هشام إلى أنه الفاعل، وجعل خلف الأحمر العامل معنويًا، وهو معنى المفعولية، والمختار مذهب البصريين، إذ جعلوا العامل الفعل، ولا ينصب المفعول به فعل لازم، لكن العرب عدتّ اللازم والمتعدي بطرق اختلفت النحاة في اقتisasها، ذكرت خلافهم فيها، وذكرت علامات الفعل المتعدي. وفي المبحث الثاني تناولت الفعل الجامد، وهو فعل التعجب، ومهدت له بعرض شروط ما يُتعجب به، وما فيها من خلاف بين النحاة، وذكرت خلافهم في ناصب المتعجب منه، وفي فعلية المتعجب به، وختمت بنتائج البحث، ومنها أن الخلاف النحوي يكون بين المدارس النحوية، وقد يكون بين آحاد النحاة، ولو كانوا من مدرسة واحدة، وأن الخلاف النحوي خير معين على فهم الفلسفة النحوية لكل مدرسة ولكل نحوي، وأن الخلاف النحوي في معظمه يدور على قضية العامل، وأن في نسبة الآراء إلى النحاة الأقدمين خطأ أحيانًا، ومن ذلك قصر سيبويه التعجب بـ(أفعل) على السماع، وهذا يخالف ما في الكتاب.

كلمات مفتاحية: الخلاف النحوي، العامل النحوي، المدارس النحوية، النحو، آراء النحاة.

Abstract:

The grammarians were concerned with studying the grammatical dispute, and because of its importance and the place of the verb among the factors, and for the position of the object by it among the objects. A group, so the accusative is accusative for the verb and the subject together in the Kufic; Because they are the same as the one thing, and Hisham went to the fact that he is the doer, and behind Al-Ahmar made the agent a moral factor, which is the meaning of the effect, and the chosen one is the

doctrine of the Basri, so the agent for them is the verb, and the object does not become an intransitive verb, and the Arabs transgress the imperative and the transgressive in ways that grammarians differ in their measurement, I mentioned their disagreement about it, signs of a transitive verb. topic, I dealt with the rigid verb, which is the act of wondering, and paved the way for it by presenting the conditions of what one marvels at, and the differences in them, and I mentioned their disagreement in the accusative of the one who marvels at him, and in the actuality of the one who marvels at him, and concluded with the results of the research, including that the grammatical dispute is between grammatical schools, and between Grammarians, even if they are from one school, and that the grammatical disagreement is a certain good for understanding the grammatical philosophy of each school and each grammaticalist, and that the grammatical disagreement in most of it revolves around the issue of the worker, and that the ratio of opinions is sometimes confused, and from that Sibawayh restricts the exclamation to (I do) to hearing This contradicts what is in the book.

Keywords: Grammatical disagreement, Grammatical factor, Grammar schools, Grammar, sculptor's opinions..

مقدمة:

قد حظي الخلاف النحوي بعناية النحاة الأولين والآخرين، يعرضون له في ثنايا كتبهم، حتى بلغت العناية بهم أن بوبوا فيه كتباً، كـ(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري، و(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) للعكبري، ولأهمية هذا الجانب من الدراسات النحوية اخترت الكتابة في الخلاف النحوي، ومما يزيد الموضوع أهمية ما يعرض خلال النقاشات من حجج وبراهين في الإثبات والنقض، مما يظهر الفلسفة النحوية للمدارس النحوية العربية عموماً، والفلسفة النحوية لأحاد النحاة، وقُصِرَت الدراسةُ على الفعل المصاحب للمفعول به، أما الفعل فلأن الأصل في العمل له، وأما المفعول به فلأنه أهم المفعولات حتى عده بعض النحاة المفعول الوحيد، وقد حاولت رصد المسائل النحوية الخلافية في الفعل الناصب للمفعول به، وردَّ كلُّ رأيٍ إلى صاحبه بالرجوع إلى كتبه، وإلا ذكرت من نسب إليه الرأي، مرجحاً بين الآراء إذا احتاجت المسألة إلى ترجيح، وقد لقي موضوع الخلاف النحوي عناية الدارسين المعاصرين، فقد وضع منصور صالح الوليدي في (2006) كتاب (الخلاف النحوي في المنصوبات)، ومما عرض له الخلاف في أقسام المنصوبات، وفي عدد المفعولات، والخلاف فيما يعد مفعولاً، وتعرض للخلاف في ناصب المفعول به في

بضعة أسطر، وأجيزت رسالة ماجستير لإبراهيم حسين في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام (1426) في (الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية)، ولعلي محمد علي محمد رسالة ماجستير في جامعة البحر الأحمر عام (2015) بعنوان (الخلاف النحوي في منصوبات الأسماء في ضوء كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى)، والرسالتان عرضتا للمنصوبات الاسمية والفعلية، وما ورد فيهما من خلاف في الاصطلاح والتركيب والأعاريب وعوامل النصب في المدونتين المذكورتين، في حين اقتصرت هذه الدراسة على الفعل المصاحب للمفعول به فقط عند النحاة عموماً جمعاً ودراسة وتوثيقاً وترجيحاً.

وطبيعة الموضوع جعلت منهج درسه وصفيًا تحليليًا، اقتصر فيه على المسائل الخلافية في الفعل المصاحب للمفعول به، وقد جعلت البحث في مقدمة وخاتمة بينهما مبحثان، الأول عن الفعل المتصرف، وفيه مسألتان، الخلاف في ناصب المفعول به، والخلاف في طرق تعدية الفعل المتصرف اللازم والمتعدي، والثاني عن الفعل الجامد، وفيه ثلاث مسائل، أولاها عن شروط ما يُتَعَجَّب به، وثانيها ناصب المتعجب منه، وثالثها الخلاف في فعلية المتعجب به.

المسائل الخلافية في الفعل المصاحب للمفعول به:

ورد المفعول به في الأساليب العربية مصاحباً للفعل تارةً، ولما يشبه الفعل في العمل تارة أخرى كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، وقد تعددت آراء العلماء في العامل في المفعول به المصاحب للفعل وشبهه، وسيعرض البحث لما اختلف فيه النحاة حول الفعل المصاحب للمفعول به، والفعل متصرف وجامد.

أولاً: المفعول به الذي عامله فعل متصرف:

ناصب المفعول به:

إذا كان المصاحب للمفعول به فعلاً فإن للعلماء في ناصبه أربعة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين⁽¹⁾، وتابعهم ابن الأنباري⁽²⁾، وهو أن ناصبه هو الفعل⁽³⁾،

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأمور، منها:

1- أن للفعل تأثيراً في العمل بخلاف الفاعل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أنها لا تعمل⁽⁴⁾.

2- اشتقاق الفاعل والمفعول من الفعل دليل على تأثيره فيهما، وإذا أثر فيهما في المعنى أثر فيهما إعراباً؛ لأن الإعراب تابع للمعنى⁽⁵⁾.

3- أن المفعول به يكون على حسب عامله، فإنه إن كان الفعل متصرفاً تُصرف في المفعول به بالتقديم والتأخير، وإن كان غير متصرف كفعل التعجب لزم تأخيرها، مما يدل على أن ناصبه هو الفعل⁽⁶⁾.

الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معاً⁽⁷⁾، واحتجوا بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، مستدلين على هذا بأمر⁽⁸⁾، هي:

1- أن إعراب الأمثلة الخمسة يقع بعد فاعله، نحو: يفعلان، مما يدل على أن الفاعل بمنزلة حرف من الفعل، وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

2- تسكين لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو: ضربت؛ لئلا يجتمع في كلمة واحدة أربع حركات متواليات، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من الفعل لما سكنت لام الفعل لأجله.

3- أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً، فلولا أنه ينزل بمنزلة بعضه لما ألحق علامة التانيث؛ لأن الفعل لا يؤنث، وإنما يؤنث الاسم.

4- أنهم قالوا: حبذا فركبوا (حب) - وهو فعل - مع (ذا) وهو اسم، فصار بمنزلة شيء واحد.

5- أنهم قالوا في النسب: كنتي، فأثبتوا تاء الفاعل.

6- أنهم قالوا للواحد: (قفا) على التنثية؛ لأن المعنى قفْ قفْ، والتنثية إنما تكون للأسماء، لا الأفعال، فدل ذلك على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد، فإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما.

ومما استدل به الكوفيون على صحة مذهبهم أنه لو كان الناصب المفعول هو الفعل وحده لوجب أن يليه، وألا يفصل بينهما، ولما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل⁽⁹⁾.

ورد البصريون مقالة الكوفيين بأمور:

- 1- أن جعلَ الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يوجب أن يكونا كشيء واحد في كل وجه، فالمفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل، نحو: ضرب زيداً عمرو، ولو كانا كالشيء الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول⁽¹⁰⁾.
- 2- أن الفعل يعمل في الفاعل، ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه؛ لأن بعض الكلمة لا يعمل في بعضها⁽¹¹⁾.
- 3- أن الأصل في الاسم ألا يعمل، أما عن قولهم: إن المعمول يجب أن يلي عامله فيبطل بـ(إن)، إذ يجوز إجماعاً قولك: إن في الدار لزيداً، فتتصب الاسم بـ(إن) وإن لم تله، فإذا جاز ذلك في الحرف -وهو أضعف من الفعل- فجوازه في الفعل أقوى⁽¹²⁾.
- 4- أن الفعل لما كان أقوى لكونه الأصل في العمل، وغيره فرغ عنه صار يعمل عاملين، فهو رافع الفاعل وناصب المفعول، فليس بينه وبين معموله فاصل⁽¹³⁾.
- 5- أن الفعل والفاعل إنما هو معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به، وإنما تعمل في الظروف⁽¹⁴⁾.
- 6- أن تنزل الفعل والفاعل منزلة الجزء الواحد مثل تنزل الفعل ونون التوكيد منزلة الجزء الواحد، فالحمل فيه للفعل وحده⁽¹⁵⁾.
- 7- لو كان العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل لوجب أن يكون حكمهما حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدما على العامل أو يتأخرا عنه، كما أن مذهب الكوفيين يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد⁽¹⁶⁾.

8- أن لا خلاف في أن ناصب (زيداً) في قولك: إن في الدار لزيداً هو (إنَّ) وحدها، لا إن والظرف، وإذا كان العامل الحرف وحده مع ضعف الحروف عن الأفعال، فكيف لا يعمل الفعل الذي هو الأصل القوي وحده؟⁽¹⁷⁾.

الثالث: ما ذهب إليه بعضهم من أن ناصبه الفاعل⁽¹⁸⁾، ونسب إلى هشام⁽¹⁹⁾ الذي احتج بأن نصب المفعول يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلية⁽²⁰⁾. وردَّ ابن جني⁽²¹⁾ هذا المذهب بأمور:

1- أن عمل النصب للفعل، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل، من حيث كان الفاعل موغلاً في التكرير، والاسم المضمّر متناهيًا في التعريف.

2- أن الضمير لم يعمل في الحال ولا في الظرف، وإذا لم يعمل فيهما، وهما مما تعمل فيه المعاني كان نصبه للمفعول به أبعد.

3- أن الفاعل في قولك: زيدٌ ضربَ عمراً مضمراً، وإذا لم يعمل الضمير ملفوظاً به كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى.

الرابع: مذهب خلف الأحمر، وهو أن ناصبه معنى المفعولية⁽²²⁾، محتجاً بأن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها⁽²³⁾، ورد عليه بأمور:

1- أن المعاني لا تعمل في المفعول به⁽²⁴⁾.

2- لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يرتفع اسم ما لم يسمَّ فاعله في نحو: ضرب زيد لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في نحو: مات زيدٌ لوجود معنى المفعولية⁽²⁵⁾.

3- أن ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه، وهذا ممتنع⁽²⁶⁾.

والذي يمال إليه ما ذهب إليه البصريون، وهو أن ناصب المفعول به هو الفعل وحده، فالعمل للفعل أصالة، وللاسم تشبيهاً له بالفعل، ولا فرق بين فعل لازم عدِّي، أو متعدٍّ إلى واحد، أو اثنين أو ثلاثة، فالعمل فيها كلها للفعل.

والفعل في نصبه للمفعول به لازم ومتعد، والمتعدي متعد إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة، وللعمل المتعدي إلى المفعول به علامات يعرف بها، هي: أن تتصل به (هاء) تعود

على غير المصدر، نحو: الباب أغلقته⁽²⁷⁾، وأن يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد بحرف جر، وذلك احترازاً من نحو: سرت يوم الجمعة، فيوم الجمعة مسير فيه⁽²⁸⁾، وأن يصح السؤال عنه بأي شيء وقع، أما اللازم فلا يصح أن تقول بأي شيء وقع القعود من (قعد)⁽²⁹⁾.

طرق تعدية الفعل:

للعرب طرق يعدون بها الفعل اللازم إلى متعد، والمتعدي إلى مفعول فوق ما كان يتعدى إليه، وهذه الطرق:

الطريقة الأولى: التعدية بالهمزة، فيقال: ذهب زيدٌ وأذهبته، وشهد عمروُ المعركة، وأشهدته إياها. وفي قياس التعدية بالهمزة أقوال، هي:

1- أنه مقيس في اللازم، سماع في المتعدي⁽³⁰⁾، وهو ظاهر كلام سيبيويه⁽³¹⁾، والفراء⁽³²⁾، وهو الأقرب؛ لأن تعدية اللازم بالهمزة كثير عند العرب، وقلَّ عنهم في المتعدي.

2- أنه قياس في اللازم والمتعدي، وهو مذهب أبي الحسن⁽³³⁾، وظاهر مذهب الزجاج⁽³⁴⁾.

3- أنه سماع في اللازم والمتعدي⁽³⁵⁾، ونسب إلى المبرد⁽³⁶⁾.

4- أنه مقيس في كل فعل إلا في باب (علم)، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة⁽³⁷⁾.

5- أنه مقيس في الأفعال التي يكتسب فيها الفاعل من الفعل صفة لم تكن فيه قبل الفعل كقام وقعد، فيقال: أقمته وأقعدته، هذا الذي رآه السهيلي⁽³⁸⁾.

الطريقة الثانية: التعدية بالتضعيف:

نحو: قرَّبْتُ بين الشيئين، وكلَّمت فلاناً، والتعدية بالهمزة أمكن منه، بدليل استغنائهم بالتعدية بالهمزة في ما عينه همزة كأمايته وأثأيته⁽³⁹⁾، فإذا كان حرف حلق غير الهمزة فالكثير تعديته بهمزة النقل، نحو: أذهبته وأسعدته وأدخلته⁽⁴⁰⁾.

ونقل الفعل بالتضعيف سماع⁽⁴¹⁾، وهو قول أكثر النحويين⁽⁴²⁾. ونقل عن ابن هشام أن لا خلاف في أنه سماع، والصحيح أن من النحاة من قال بقياسه⁽⁴³⁾. ولا خلاف في امتناع تعديهِ باب (كسا) إلى ثلاثة بالهمزة أو التضعيف⁽⁴⁴⁾؛ لأنه -على مذهب الكوفيين- منقول بالتغيير⁽⁴⁵⁾، وما هو منقول لا ينقل مرة ثانية. وعلى مذهب البصريين بمنزلة (ألس) من (لبس) فكما لا يصح نقل (ألس) لا يصح نقل (كسا)⁽⁴⁶⁾.

الطريقة الثالثة: التعدية بالإسقاط:

مما يعدى به أفعل عند الكوفيين إسقاط الهمزة⁽⁴⁷⁾، نحو قولهم: أجفل الظليم وجفلته، وأشنق البعير -إذا رفع رأسه- وشنقته، وأنزف البئر -إذا ذهب ماؤها- ونزفتها، أقشع الغيم وقشعته، وعده ابن جني نقضاً لعادة الاستعمال، وعلل ذلك بأن جعل تعدي (فعلت) وجمود (أفعلت) كالعوض لـ (فعلت) من غلبة (أفعلت) لها على التعدي⁽⁴⁸⁾، وهو قليل قلّة لا يرقى معها إلى أن يعد طريقة مستقلة.

الطريقة الرابعة: التعدية بالتغيير:

ومما زاد الكوفيون من أوجه تعدية اللازم تغيير حركة العين⁽⁴⁹⁾، نحو: شترت عينه، وشترها الله، وعند أبي حيان⁽⁵⁰⁾ أن (شتر) و(كسا) منقولان بتغيير حركة العين، وعدّ سيبويه والبصريون شترت عينه وشترها الله لفظين مختلفين، فلو أريد نقله لقليل: أشترها الله⁽⁵¹⁾، وهذا المختار.

الطريقة الخامسة: ألف المفاعلة، نحو: سار زيد وسأيرته، وجلس وجالسته، ولم يقل أحد باقتياسه⁽⁵²⁾.

الطريقة السادسة: تضعيف اللام، نحو: صعر خده، وصعررته⁽⁵³⁾، وليس بمقيس.

الطريقة السابعة: صوغ (فعلت) بالفتح على (أفعل) بالضم، لإفادة الغلبة تقول: كَرَمْتُ زيداً أَكْرَمُهُ، أي: أغلبه في الكرم⁽⁵⁴⁾، ويحفظ، ولا يقاس عليه.

الطريقة الثامنة: التحويل:

قيل: لا يُعدَّى (فعل) إلا بتضمين أو تحويل، نحو: صنته ومنته، حول (فعل) إلى (فعل) بضم العين، ثم نقلت الضمة إلى الفاء، لتدل على (الواو) المحذوفة لاجتماع الساكنين، وإنما فعل ذلك ليعلم أن المحذوف (واو) (55)، وهو غير مقيس.

الطريقة التاسعة: إلحاق بناء بآخر مما إلحاقه مطّرد، كإلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، ومن ذلك قولك: ضربت زيدا عمراً، ألحق (فعل) بـ (أفعل) (56).

الطريقة العاشرة: التعدية بالتضمين:

وهو تضمين فعل لازم معنى فعل متعدّ، أو فعل متعدّ إلى واحد معنى فعل متعدّ إلى اثنين، ومن التعدية بالتضمين قوله تعالى: {وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ} (57) لا يتعدى (عزم) إلا بـ (على)، نقول: عزمت على كذا، ولكنه لما ضمّن معنى (نوى) عدي (58)، وجعل الزجاج تعديته بحذف الجار، والتقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح (59)، ومن ذلك قول علي رضي الله عنه: إن بسراً قد طلع اليمن، أي: بلغة (60)، ومنه قول بعضهم: أرحبكم الدخول في طاعة الكرمانى؟ أي: أوسعكم؟ (61)، ومنه كذلك قول النابغة (62):

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوَرَقَ هَيَّجَنِي - وَلَوْ تَغَزَّيْتُ عَنْهَا - أُمَّ عَمَّارٍ

فضمّن (هيّج) المتعدي إلى واحد معنى فعل متعدّ إلى اثنين، وهو (ذكر) (63).

الطريقة العاشرة: التعدية بالسین والتاء:

وهي للطلب، وقد ينقل الفعل المتعدي إلى واحد إلى فعل متعدّ لاثنتين بالسين والتاء، نحو: استكتبته كتاباً، وحسن زيد واستحسنته، وقبح الشيء واستقبحته (64)، واختلف في تعدية (استغفر) إلى اثنين أباسقاط الجار، والتقدير: استغفر الله من ذنبي أو لذنبي، أم عدي بالسين والتاء؟ والذي عليه الجمهور أنه مُعَدَّى بحذف الجار (65)، ورأى الجرجاني (66) - وتابعه ابن الطرواة (67)، والسهيلي (68) - أن (استغفر) يتعدى إلى مفعولين، وليس بحذف الجار، فإن أصله (غفر) متعدّ إلى واحد، نحو: غفر الله ذنبك، فإذا أدخلت السين والتاء عليه جعلت الفاعل مفعولاً به أولاً، وصار الفعل متعدّياً إلى اثنين على الأصل، واستدل الجرجاني على صحة رأيه بأنه لو كان الأصل استغفر الله من ذنبي، لكان مستعملاً في (غفر) فيقال: غفر الله من ذنبي، واللهم اغفر لي من ذنبي، وهذا ممتنع اتفاقاً (69).

والصواب - وهو ما عليه الجمهور - أن التعدية بالسين والتاء لا تطرُد، ومن ذلك استفهمت عن المسألة، ونقول: فهتُمُ زيدا المسألة.

الطريقة الحادية عشرة: حذف الجار:

وذلك في نحو قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا⁽⁷⁰⁾، أي: اختار من القوم، وكقول عنتره⁽⁷¹⁾:

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعُ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا زُمْتُ رِكَابَكُمْ بَلِيلٍ مُظْلِمٍ

و (الفراق) منصوب بـ (أزمت)، والتقدير: أزمت على الفراق.

وروي أن في العامل فيما نُصِبَ بعد إسقاط الخافض خلافاً، فقد قيل: إن الناصب عند البصريين هو الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الجار⁽⁷²⁾، والصواب أن ليس في المسألة خلاف، فقد صرح الكوفيون بأن العمل للفعل بعد حذف الجار⁽⁷³⁾.

وقد يحذف حرف الجر، فإذا حذف فلا يجوز بقاء عمله؛ لأن حرف الجر لا يضمّر إلا في حالات بعضها مطرد، وبعضها غير مطرد⁽⁷⁴⁾، أما غير المطرد فكقوله⁽⁷⁵⁾:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أي: أشارت إلى كليب⁽⁷⁶⁾، وعدّ شاذاً⁽⁷⁷⁾.

وأما المطرد فكالجر برَبٍّ محذوفة، نحو قوله⁽⁷⁸⁾:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَا فِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

هذا قول البصريين⁽⁷⁹⁾، وتابعهم ابن شقير⁽⁸⁰⁾، وذهب الكوفيون⁽⁸¹⁾، والمبرد⁽⁸²⁾ إلى

أن (الواو) هي الجارة.

ويجوز حذف الجار مع (أَنْ، وَأَنْ) قياساً مطرداً⁽⁸³⁾، نحو: عجبت من أنك قائم،

فيجوز عجبت أنك قائم، وذلك لطول أَنْ وَأَنْ بالصلة، والطول يستدعي التخفيف⁽⁸⁴⁾.

واشترط لجواز الحذف قياساً أمن اللبس بتعيين المحذوف احترازاً من نحو: رغبت في أن تفعل، فلا يجوز حذفه؛ لئلا يتوهم أن المراد عن أن تفعل⁽⁸⁵⁾، أما قوله تعالى: {وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَكْحُوهُنَّ}⁽⁸⁶⁾، ففيها تقديران أجازهما بعض المفسرين⁽⁸⁷⁾:

- 1- أن يكون الحذف اعتماداً على القرينة، وفي هذا رفع للبس.
 - 2- أن يكون الحذف مقصوداً به الإيهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن.
- وفي موضع (أن، وأن) بعد حذف الجار أقوال ثلاثة، الأول: أن موضعه النصب، لامتناع حذف الجار دون أن يأتي منه بدل⁽⁸⁸⁾، ولأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل⁽⁸⁹⁾. لذلك حكم بالشذوذ على قولهم: الله لأفعلن⁽⁹⁰⁾، وقوله⁽⁹¹⁾:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

وعليه أكثر النحاة⁽⁹²⁾.

الثاني: أن موضعه الجر، ويؤيد هذا القول أمور، هي:

- 1- كثرة استعماله⁽⁹³⁾.
 - 2- أن لحذف الجار وبقاء عمله نظائر، نحو قوله لاه أبوك، أي: الله أبوك⁽⁹⁴⁾.
 - 3- أنهم لا يقدمون (أن) وبيبتئون بها ويعملون فيها ما بعدها، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾⁽⁹⁵⁾ يؤيد أن (أن) هنا في محل جر باللام المضمرة⁽⁹⁶⁾، ويؤيد ذلك أيضاً ما أنشده الأخفش⁽⁹⁷⁾:
- وَمَا زُرْتُ لِيَلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ
- بجر المعطوف - وهو دين - على (أن)، فعلم أنها في محل جر⁽⁹⁸⁾.
- ورد المبرد القياس على حذف (رب) وإبقاء عملها في نحو⁽⁹⁹⁾:
- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفَايِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

بأن (الواو) بدلٌ من (رُبَّ)، فليس العمل لها⁽¹⁰⁰⁾. وردت حجتهم الثانية بضعف حذف الجار وإبقاء عمله لقلته⁽¹⁰¹⁾، بخلاف النصب فهو كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل⁽¹⁰²⁾. أما أن (أن) لا تقدم ويعمل فيها ما بعدها، فقليل: إن المعني هنا معنى اللام، فإذا كان المعنى معنى اللام جاز التقديم والتأخير⁽¹⁰³⁾. وهذا القول قول الكسائي⁽¹⁰⁴⁾، ونسب إلى الخليل⁽¹⁰⁵⁾، والأخفش⁽¹⁰⁶⁾.

الثالث: تجويز الوجهين، وقد نسب إلى سيبويه⁽¹⁰⁷⁾، والذي يظهر أن موضع (أن) بعد حذف الجار نصبٌ عند الخليل رغم أن من النحاة من نسب له مذهب الجر⁽¹⁰⁸⁾، وذلك لأن سيبويه قد صرح بأنها عند الخليل نصب⁽¹⁰⁹⁾، وكذلك فعل المبرد⁽¹¹⁰⁾.

وأما سيبويه فظاهر كلامه جواز الوجهين، فقد قال: "إن حذفت اللام من (أن) فهو نصب... ولو قال إنسان: إن (أن) في موضع جر... لكان قولاً قوياً"⁽¹¹¹⁾.

وأما الكسائي فقد نسب إليه ابن عقيل مذهب النصب⁽¹¹²⁾، والصحيح أنه قال بمذهب الجر، وذلك بتصريح الفراء، وكثير من المتأخرين. وأما الأخفش فقد نسب إليه ابن عقيل أيضاً مذهب الجر، والذي في معاني القرآن قوله بالنصب⁽¹¹³⁾، ولا ينقاس حذف الجار مع غير (أن، وأن) عند بعض المتأخرين، بل هو مقصور على السماع⁽¹¹⁴⁾، كباب (اختار)، ومن النحاة من قال بقياسه مع غير (أن، وأن)، فقد ذهب علي بن سليمان الأخفش⁽¹¹⁵⁾ وتابعه ابن الطراوة⁽¹¹⁶⁾ إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرطين:

الأول: تعيين الحرف، فإن لم يتعين لم يجر الحذف، نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في)؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير: رغبت عن زيد، أو في زيد؟⁽¹¹⁷⁾.

الثاني: تعيين مكان الحذف، فإن لم يتعين لم يجر الحذف، نحو: اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز الحذف، فلا يقال: اخترت القوم بني تميم، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم؟⁽¹¹⁸⁾.

ونقل الدماميني أن الأخفش اشترط شرطة ثالثاً، هو أن يكون الفعل متعدياً إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر، نحو: برئت القلم بالسكين، فيجوز تعديته إلى (السكين) بحذف (الباء) لتعين الجار، وتعين موضعه، ولطول الفصل بالمفعولين⁽¹¹⁹⁾، وقول الأخفش ومن تابعه مردود بما ذهب إليه أغلب النحاة من أن (اختار) ونحوه سماعي⁽¹²⁰⁾.

وإذا حذف الجار من المقسم به فإما أن يعوض عن حرف الجر المحذوف بشيء كحرف التنبيه (ها)، نحو: (ها الله)، وهمزة الاستفهام (الله)، وقطع ألف الوصل (الله)، فيمتنع النصب في هذه الحالة اتفاقاً؛ لأن العوض يجري مجرى المعوض منه⁽¹²¹⁾، بل إن الأخفش⁽¹²²⁾ جعل ما جعله غيره عوضاً حروفاً جارة، وتابعه الزمخشري⁽¹²³⁾ وابن الشجري⁽¹²⁴⁾ لاختصاصها بلفظ الجلالة (الله)⁽¹²⁵⁾.

وإما ألا يعوض عنه شيء، فإن كان المقسم به (الله) ففي نصب (الله) في هذه الحالة قولان، الأول: امتناع النصب لكثرة استعماله في القسم⁽¹²⁶⁾، كقول بعض العرب: الله لأفعلن⁽¹²⁷⁾، هذا قول جمهور البصريين⁽¹²⁸⁾ والكوفيين⁽¹²⁹⁾، والثاني: وجوب النصب؛ لأن كل جار إذا حذفته وصل الفعل، فعمل فيما بعده⁽¹³⁰⁾، فحرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض⁽¹³¹⁾، وعلى هذا القول المبرد⁽¹³²⁾، وتابعه ابن السراج⁽¹³³⁾، ورد الفارسي هذا القول بكثرة الاستعمال، وأن الجار مراد إثباته، والمراد إثباته في تقدير الثابت، وإذا كان الأمر كذلك امتنع وصل الفعل كما امتنع في حالة وجوده⁽¹³⁴⁾.

وإن لم يكن المقسم به (الله) ففي نصب المقسم به خلاف، إذ أوجب البصريون -سواء مجيزو الجر في (الله لأفعلن) ومانعوه- النصب⁽¹³⁵⁾، وأجاز الكوفيون الجر ولو كان مع غير (الله)⁽¹³⁶⁾، وتابعهم الزمخشري⁽¹³⁷⁾، والصواب ما ذهب إليه البصريون لضعف الجار لاختصاصه بالأسماء، ونسب ابن عقيل⁽¹³⁸⁾ إلى الكوفيين إيجاب الجر إلا في كلمتين (كعبة الله، وقضاء الله)، إذ أجازوا نصبهما وأنشدوا⁽¹³⁹⁾:

لَا كَعْبَةَ اللَّهِ مَا هَجَرْتُمْ إِلَّا وَفِي النَّفْسِ مِنْكُمْ أَرْبٌ

وفيما ذكره ابن عقيل نظر؛ لأن الرأي المشهور عن الكوفيين هو جواز الجر مع (الله) وغيره، بل إن ابن عقيل نفسه قد ذكر أن الكوفيين يجيزون الجر مع (الله) ومع غير (الله)⁽¹⁴⁰⁾، وقد قال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾⁽¹⁴¹⁾: "لو خفض (الحق) الأول... كان صواباً"⁽¹⁴²⁾، فلم يعترض الفراء على النصب، وذكر جواز الجر مع تقدير الجار.

ثانياً: المفعول به الذي عامله فعل جامد:

يُصاحَبُ المتعجب منه فعل اختُلِفَ في نصبه المتعجب منه على المفعول به، وقبل الحديث عن العامل في المتعجب منه يحسن عرض شروط فعل التعجب وما فيه من خلاف، وتتلخص فيما يلي:

1- أن يكون فعلاً، أما (أفعل به)، فقد ذكر بعض المتأخرين⁽¹⁴³⁾ أن لا خلاف في فعليته، وورد عند بعض المتأخرين ما يشير إلى أن في المسألة خلافاً، فقد نسب إلى ابن الأنباري تصريحه باسمية (أفعل)⁽¹⁴⁴⁾، وعُلِّلَ ذلك بأن الضمائر لا تلحقه بخلاف الأفعال⁽¹⁴⁵⁾، وأما (ما أفعله) كالذي في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾⁽¹⁴⁶⁾ ففي فعليته قولان، الأول: أنه فعل، وهو قول البصريين⁽¹⁴⁷⁾، وتابعهم من الكوفيين الكسائي⁽¹⁴⁸⁾ وهشام⁽¹⁴⁹⁾، والثاني: أنه اسم، وعليه الفراء⁽¹⁵⁰⁾، وبقاؤ الكوفيين⁽¹⁵¹⁾، والصحيح أنه فعل للزوم نون الوقاية له، والأصل في نون الوقاية أن تلزم الفعل قبل ياء المتكلم؛ لأن الكسرة التي تجتلبها ياء المتكلم علم الجر، والجر للاسم.

2- أن يكون ثلاثياً، وفي هذا الشرط خلاف في أربعة أقوال:

الأول: امتناع التعجب بغير الثلاثي، ونسب هذا القول للأخفش⁽¹⁵²⁾، والجرمي⁽¹⁵³⁾، والمازني⁽¹⁵⁴⁾، والمبرد⁽¹⁵⁵⁾، وابن السراج⁽¹⁵⁶⁾، والزرجاني⁽¹⁵⁷⁾، والفارسي⁽¹⁵⁸⁾، والصيمري⁽¹⁵⁹⁾، وصاحب الترشيح أبي بكر المادري⁽¹⁶⁰⁾، والجرجاني⁽¹⁶¹⁾، وهو ظاهر قول الفراء⁽¹⁶²⁾، إذ اشترط في أفعل التفضيل أن يكون اسم فاعله على فاعل أو فاعيل، وأفعل التعجب محمول عليه، وتابعه في هذا الاشتراط ابن السراج⁽¹⁶³⁾.

الثاني: جوازه في (أفعل) مطلقاً، وهو قول سيبويه⁽¹⁶⁴⁾، وتابعه نفر من المتأخرين، ونسب إلى سيبويه قصره على السماع⁽¹⁶⁵⁾، ولا تصح النسبة؛ فقد صرح سيبويه بالجواز، كما أن كثيراً من المتأخرين نسبوا له القياس⁽¹⁶⁶⁾.

الثالث: جواز التعجب بـ(أفعل) إن كانت همزته لغير النقل، وصححه ابن عصفور⁽¹⁶⁷⁾.

الرابع: جواز التعجب من كل ثلاثي مزيد، نحو: أَفْعَلَ وانفعل وافتعل واستفعل بخلاف الرباعي المجرد، وهو قول الأخفش⁽¹⁶⁸⁾، والمبرد⁽¹⁶⁹⁾.

3- أن يكون تاماً، وعليه جمهور البصريين⁽¹⁷⁰⁾، : ما أكون زيد قائماً!، وخالف الجمهور الفراء فأجاز التعجب بـ(كان) خاصة⁽¹⁷¹⁾، وعَلَّ ذلك باتساعهم فيها، وكونها أصل كل فعل وحدث⁽¹⁷²⁾، وتابعه في ذلك ابن الأنباري⁽¹⁷³⁾.

4- أن يكون متصرفاً⁽¹⁷⁴⁾، وقد يبنى من فعل جامد، كقولهم: ما أعساه وأعس به، وهو شاذ⁽¹⁷⁵⁾.

5- أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، فلا يبنيان من نحو: مات وفني⁽¹⁷⁶⁾.

6- ألا يكون منفياً لزوماً، نحو: ما عاج فلان بالدواء، أي: ما انتفع به، أو جوازاً، نحو: ما ضربت زيداً⁽¹⁷⁷⁾، وذلك لأن بناء فعل التعجب من الفعل المنفي يخالف الاستعمال، والخروج به عن النفي إلى الإيجاب⁽¹⁷⁸⁾.

7- ألا يكون مبنياً للمفعول، هذا قول جمهور النحاة، فلا يقال: ما أضرب زيداً مراد التعجب من ضَرْبٍ أَوْقَعَ به⁽¹⁷⁹⁾، وأجاز ثعلب التعجب مما بني للمفعول، وذلك لكثرة في كلام العرب⁽¹⁸⁰⁾، وفصل خطاب الماردي فقال: ما كان غير ملبس فاقتياسه جائز⁽¹⁸¹⁾، وتابعه ابن مالك⁽¹⁸²⁾ وابنه⁽¹⁸³⁾.

8- ألا يكون فعله من الألوان والعاهات، وفي التعجب من الألوان والعاهات أربعة أقوال، أولها المنع المطلق، وهو قول البصريين⁽¹⁸⁴⁾، والفراء⁽¹⁸⁵⁾ من الكوفيين، وثانيها إجازة التعجب من البياض والسواد خاصة، هذا قول الكوفيين⁽¹⁸⁶⁾، وثالثها الجواز مطلقاً، وهو قول الكسائي، وهشام⁽¹⁸⁷⁾، فيجوز على مذهبهما ما أبيضه وما أعوره، ورابعها جواز المسألة في العيوب خاصة، نحو: ما أعوره وأعرجه، وهو قول الأخفش⁽¹⁸⁸⁾.

وينصب المفعول به بعد الفعل الجامد في باب التعجب، وقد جرى الخلاف في ناصبه

على النحو التالي:

1- المتعجب منه في (ما أفعله):

للنحاة في ناصبه أربعة أقوال:

أحدها: أنه منصوب على المفعولية بفعل التعجب، وعليه البصريون⁽¹⁸⁹⁾، وابن شقير⁽¹⁹⁰⁾ من البغداديين.

ثانيها: أنه منصوب بمعنى التعجب، وهو قول الكسائي⁽¹⁹¹⁾.

ثالثها: أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو قول الكوفيين⁽¹⁹²⁾ غير الكسائي.

رابعها: ما نقل عن الفراء من أنه نُصِبَ بـ(أفعل) فرقاً بين الاستفهام والخبر⁽¹⁹³⁾، فالأصل في ما أحسن زيداً: زيد أحسن من غيره، فأتوا بما هو على سبيل الاستفهام، فنصبه لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)، إذ هو في الحقيقة خبر عن (زيد).

٢- المتعجب منه في (أفعل به):

في موضع (الهاء) في هذه الصيغة خلاف على قولين:

الأول: أن المتعجب منه في محل رفع فاعل، والباء زائدة، هذا قول جمهور البصريين⁽¹⁹⁴⁾، فلفظه عندهم لفظ الأمر، ومعناه الخبر، واختاره ابن مالك⁽¹⁹⁵⁾.

الثاني: أن الضمير في محل نصب على المفعولية، فالأمر حقيقة، والهمزة للتعديّة، والباء زائدة قبل المفعول به، مع الاختلاف في الفاعل، قيل: الفاعل ضمير المصدر الدال على الفعل، فكأنه قيل: يا حَسُنْ أَحْسَنُ بزيد، أي: الزمه ودم به، وقيل: فاعله ضمير المخاطب، كأنه قيل: أَحْسَنُ يا مخاطب به، أي: احكم بحسنه، وعدم بروز ضمير الفاعل في غير المخاطب المفرد؛ لأنه جرى مجرى المثل⁽¹⁹⁶⁾، هذا قول الفراء⁽¹⁹⁷⁾، وتابعه ابن كيسان⁽¹⁹⁸⁾، وابن الأنباري⁽¹⁹⁹⁾، والزجاج⁽²⁰⁰⁾، والزمخشري⁽²⁰¹⁾، وابن خروف⁽²⁰²⁾، واستحسن هذا القول ابن طلحة⁽²⁰³⁾، واستدلوا على ذلك بجواز حذفه ونصبه بعد حذف (الباء)⁽²⁰⁴⁾ في نحو قوله⁽²⁰⁵⁾:

لَقَدْ طَرَقْتُ رِحَالَ الْحَيِّ لِيَلَى فَأَبْعَدَ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا

وبأن التصريح بالخطاب لا ينافي كونه أمراً حقيقة؛ لأن الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى: يا زيد أحسن الإحسان زيداً، أي: اجعله حسناً، كما تقول: يا زيد ما أحسن زيداً، أي: شيء جعله حسناً⁽²⁰⁶⁾.

وقول الفراء ومن تابعه: إن المتعجب منه منصوب معتمد على أن (أَفْعِلْ) أمر حقيقة، ولهذا ردّ البصريون هذا القول بأن (أَفْعِلْ) ليس بفعل على الحقيقة، واستدلوا على أنه ليس بفعل بأمور، هي:

أ- أنه لو كان أمراً للزم إبراز ضميره بأن يقال: يا رجال أكرموا يزيد، ويا نساء أكرمن يزيد⁽²⁰⁷⁾.

ب- أن لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً كما لا يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفاً⁽²⁰⁸⁾.

ج- أنه يليه ضمير المخاطب، نحو: أحسن بك، ولا يجوز ذلك في الأمر؛ لأن فيه إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد⁽²⁰⁹⁾.

د- أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لأَقِمْ وابن⁽²¹⁰⁾.

هـ- أنه لو كان أمراً ما احتمل الصدق والكذب⁽²¹¹⁾.

ويقتصر عند التعجب بفعل من باب (كسا) على الفاعل، نحو: ما أعطى عمراً، وما أكساه، ويجوز أن يذكر مفعوله الأول مجروراً باللام، نحو: ما أكسى عمرو لزيد، فإذا ظهر مفعوله الثاني نُصِبَ اتفاقاً، نحو: ما أكسى عمر لزيد الثياب، واختلف في ناصبه، ذهب البصريون إلى أن ناصبه مضمّر⁽²¹²⁾، والتقدير: يكسوه الثياب أو نحوه، واختاره ابن مالك⁽²¹³⁾، وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه أفعّل الظاهر⁽²¹⁴⁾.

خرج البحث بأمور، أهمها:

- أن الخلاف النحوي يكون بين المدارس النحوية، وبين آحاد النحاة، ولو كانوا من مدرسة واحدة.

- أن الخلاف النحوي خير معين على فهم الفلسفة النحوية لكل مدرسة ولكل نحوي.

- أن الخلاف النحوي في معظمه يدور على قضية العامل، وقد ظهر أن التزامهم بنظرية العامل في مسألة ناصب المفعول به هو منشأ الخلاف فيه.

- أن في نسبة الآراء إلى النحاة القدماء خلطاً أحياناً، ومن ذلك قصر سيبويه التعجب بـ(أَفْعِلْ) على السماع، وهذا يخالف ما في الكتاب.

- عند درس الخلاف النحوي يبرز الفراء من الكوفيين، فلعله من نهض بالمدرسة الكوفية، وجعلها بإزاء المدرسة الكوفية.
- الخلاف النحوي الذي نجده في كتب التراث قد يتسبب بنفرة المتعلمين، لما فيه من استطراد وتعارض وتنظير يتنافى مع التبسيط الذي يأمله المبتدئون.
- أن أكثر طرق التعدية مما يحفظ، ولا يقاس عليه، كالتعدية بإسقاط الهمزة، وتغيير حركة العين، وتضعيف اللام، والسين والتاء.
- ظهر لي رجحان قياسية التعدية بالهمزة في اللازم، لكثرة عند العرب، وأنه في المتعدي سماع.
- ترجيح أن الفعل ناصب المفعول به، فالعمل للفعل أصالة، وللاسم تشبيها له بالفعل.
- التعجب بأفعل عند سيبويه قياس، لا سماع كما نسب إليه.
- وبعدُ فلقد حاولت جهدي استقصاء جوانب الموضوع، فإن وُفِّتَ فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي للإحاطة بالموضوع جمعا وبحثا وتبويبا ودرسا.

الهوامش والإحالات:

- (1) ينظر: أبو البركات أبو البركات الأنباري، الإنصاف 79/1، وأبو حيان، تذكرة النحاة ص 431، والزبيدي، ائتلاف النصرة ص 34، والأزهري، التصريح 309/1.
- (2) ينظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص 377، و473، و527.
- (3) يقصد بما جرى مجراه، أي: في العمل كاسم الفاعل، واسم الفعل، والمصدر.
- (4) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 80/1، والزبيدي، ائتلاف النصرة ص 34.
- (5) ينظر: العكبري، التبيين ص 263.
- (6) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل 166/1.
- (7) ينظر: ابن جني، الخصائص 103/1، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 79/1، والعكبري، التبيين ص 263، وأبو حيان، تذكرة النحاة ص 431، والأزهري، التصريح 309/1.
- (8) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 79/1، نسب الأنباري هذه الحجج للكوفيين، ووردت الحجج أنفسها في سر صناعة الإعراب لابن جني 225/1-231 منسوباً بعضها لأبي علي الفارسي، وقد يكون أبو علي

الفارسي أفادها من الكوفيين، إلا أن ابن جني قد صرح بأن الحجج الأخرى من رأيه هو، فلعل الأنباري، في ذكره لهذه الحجج يجمع الأدلة التي يمكن أن يعضد الكوفيون بها مقولاتهم.

(9) ينظر: العكبري، التبيين ص 264.

(10) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(11) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(12) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 81/1.

(13) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(14) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه 710/2، وابن جني، الخصائص 104/1.

(15) ينظر: ابن جني، الخصائص 104/1.

(16) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل 166/1.

(17) ينظر: العكبري، التبيين ص 265.

(18) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 78/1، والزبيدي، انتلاف النصرة ص 34.

(19) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص 431، والأزهري، التصريح 309/1.

(20) ينظر: الأزهري، التصريح 309/1.

(21) ينظر: ابن جني، الخصائص 103/1.

(22) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 79/1، وأبو حيان، تذكرة النحاة ص 431، والزبيدي، انتلاف

النصرة ص 34، والأزهري، التصريح 309/1.

(23) ينظر: الأزهري، التصريح 309/1.

(24) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه 710/2، وابن جني، الخصائص 104/1.

(25) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 81/1، والعكبري، التبيين ص 265.

(26) ينظر: العكبري، التبيين ص 265.

(27) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 149/2، وابن الناظم، شرح الألفية، ص 244.

(28) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 149/2، وشرح الكافية الشافية 629/2، والرضي، شرح الكافية 272/2،

وابن الناظم، شرح الألفية، ص 244، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 49/3.

(29) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل 299/1، والمقرب 114/1.

(30) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 422/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3، والسلسلي،

شفاء العليل 443/1، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني 96/2.

(31) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 422/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3، والسلسلي،

شفاء العليل 443/1، وقد مثل سيبويه على التعدية بالهمزة بأفعال لازمة. ينظر: الكتاب 55/4، ولعل هذا ما

جعلهم يقولون أن ظاهر كلامه كونه قياساً في اللازم سماعاً في المتعدي.

- (32) ينظر: الفراء، معاني القرآن 19/1.
- (33) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3.
- (34) انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 450/2.
- (35) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 416/1، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني 96/2.
- (36) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3.
- (37) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
- (38) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
- (39) ينظر: سيبويه، الكتاب 55/4، وابن مالك، شرح التسهيل 164/2، والسلسلي، شفاء العليل 443/1. ومأى كسعى: بالغ وتعمق، والثأى: القتل والجرح، ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (م أ ي)، ومادة (ث أ ي).
- (40) ينظر: السلسلي، شفاء العليل 443/1.
- (41) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 416/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 54/3.
- (42) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 416/1.
- (43) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 54/3، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني، 96/2.
- (44) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 428/1، وابن مالك، شرح التسهيل 164/2، والرضي، شرح الكافية 275/2، والسلسلي، شفاء العليل 443/1، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني، 96/2.
- (45) التغيير هو تغيير حركة العين، وسيأتي الحديث عنه.
- (46) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 428/1.
- (47) ينظر: المصدر نفسه 419/1.
- (48) ينظر: ابن جني، الخصائص 215/2.
- (49) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 418 / 1، و428، وابن هشام، المغني 683.
- (50) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 55/3.
- (51) ينظر: سيبويه، الكتاب، 57/4، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 419/1.
- (52) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 55/3، والأشموني، شرح الأشموني 96/2.
- (53) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
- (54) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني 96/2.
- (55) ينظر: ابن عقيل، المساعد 586/2.
- (56) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص469.
- (57) من سورة البقرة، من الآية 235.

- (58) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني 97/2.
- (59) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 210/1.
- (60) ينظر: ابن عقيل، المساعد 586/2.
- (61) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 149/2، والسلسلي، شفاء العليل 433/1، وابن عقيل، المساعد 586/2، والأشموني، شرح الأشموني 97/2.
- (62) ينظر: ديوانه، ص203، وأبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب ص189. وابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص149، والفارسي، كتاب الشعر 99/1، وابن جني، الخصائص 425/2، و428، وابن عصفور، شرح الجمل 572/2، وابن مالك، شرح التسهيل 156/2.
- (63) ينظر: ابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص149، وابن جني الخصائص 425/2.
- (64) ينظر: الجرجاني، المقتصد 615/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 55/3، والأشموني، شرح الأشموني 96/2.
- (65) ينظر: سيبويه، الكتاب 37/1، والفراء، معاني القرآن 233/1، والمبرد، المقتضب 331/4، والصيمري، التبصرة والتذكرة 112/1.
- (66) ينظر: الجرجاني، المقتصد 615/1.
- (67) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل 424/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 52/3.
- (68) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص332، وقد نسب المتأخرون هذا الرأي لابن الطرواة والسهيلي.
- (69) ينظر: الجرجاني، المقتصد 615/1.
- (70) من سورة الأعراف، من الآية 155.
- (71) ينظر: ديوانه، ص188.
- (72) ينظر: الصبان على شرح الأشموني 89/2.
- (73) ينظر: الفراء، معاني القرآن 58/1، 395، وتعلب، المجالس 588/2، وابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص304.
- (74) ينظر: سيبويه، الكتاب 94/1، والفراء، معاني القرآن 196/1.
- (75) البيت للفرزدق، ينظر: ديوانه (دار صادر) 420/1، والأزهري، التصريح 312/1، وورد بلا نسبة عند ابن مالك، شرح التسهيل 151/2، و224، وشرح الكافية 635/2، وابن هشام، أوضح المسالك 178/2، والمغني 11/1، و643/2، وابن عقيل، شرح الألفية ص318، والمساعد 299/4.
- (76) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 150/2، وابن الناظم، شرح الألفية ص248، وابن الوردي، شرح التحفة الوردية ص251، وابن عقيل، شرح الألفية ص318، والمساعد 299/2.
- (77) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 150/2، والرضي، شرح الكافية 273/2، والمرادي، توضيح المقاصد 51/2.

- (78) لم أقف على قائله، وهو شاهد عند سيبويه، الكتاب 1/263، 2/322، والفراء معاني القرآن 2/15، 237/3، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 1/377، 502.
- (79) ينظر: سيبويه، الكتاب 3/126، و498، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 1/376، وابن الشجري، الأمالي 1/216، وابن الوردي، شرح التحفة ص 247، وابن عقيل، شرح الألفية ص316، والمساعد 2/297، والزيدي، انتلاف النصره ص145، والسيوطي، همع الهوامع 4/222.
- (80) ينظر: ابن شقير، المحلى ص82.
- (81) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 1/376، وابن هشام، المغني 2/361، والزيدي، انتلاف النصره، ص145، والسيوطي، همع الهوامع 4/222.
- (82) ينظر: المبرد، المقتضب 2/319، و348، وابن هشام، المغني 2/361.
- (83) ينظر: الفراء، معاني القرآن 2/222، والمبرد، المقتضب 2/35، و342، والزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه 2/440، وابن الشجري، الأمالي 2/133، وابن عصفور، شرح الجمل 1/304، وابن مالك، شرح التسهيل 2/150، والرضي، شرح الكافية 2/273، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 3/51، وابن هشام، أوضح المسالك 2/182، والمغني 2/640، والأزهري، التصريح 1/313.
- (84) ينظر: المبرد، المقتضب 2/35، و342، وابن الشجري، الأمالي 2/133، وابن عصفور، شرح الجمل 1/304.
- (85) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 2/150، والمرادي، توضيح المقاصد 2/54، والسلسلي، شفاء العليل 434/1، وابن عقيل، شرح الألفية ص235.
- (86) من سورة النساء، من الآية 127.
- (87) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 2/54.
- (88) ينظر: المبرد، المقتضب 2/348.
- (89) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 2/150.
- (90) ينظر: الرضي، شرح الكافية 2/273.
- (91) سبق تخريجه.
- (92) ينظر: الفراء، معاني القرآن 1/58، و148، والأخفش، معاني القرآن 1/332، والمبرد، المقتضب 2/347، وابن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ص 597، وابن مالك، شرح التسهيل 2/150، وشرح الكافية الشافية 2/634، وابن الناظم، شرح الألفية ص 249، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 3/51.
- (93) ينظر: سيبويه، الكتاب 3/128، والمبرد، المقتضب 2/347.
- (94) ينظر: سيبويه، الكتاب 3/128.
- (95) من سورة الجن، الآية 18.
- (96) ينظر: سيبويه، الكتاب 3/128، والمبرد، المقتضب 2/348.

- (97) البيت للفرزدق، ديوانه 84/1، وسيبويه، الكتاب 29/3، وابن منظور، لسان العرب، مادة (حنطب)، وورد بلا نسبة عند ابن مالك، شرح التسهيل 150/2، وشرح الكافية 634/2، وابن الناطم، شرح الألفية ص 249، وابن هشام، المغني 526/2.
- (98) ينظر: ابن الناطم، شرح الألفية 249، والأشموني، شرح الأشموني 92/2.
- (99) هذا الشاهد سبق تخريجه.
- (100) ينظر: المبرد، المقتضب 348/2.
- (101) ينظر: الرضي، شرح الكافية 273/2.
- (102) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 150/2.
- (103) ينظر: سيبويه، الكتاب 129/3، والمبرد، المقتضب 348/2.
- (104) ينظر: الفراء، معاني القرآن 58/1، و148، و296، والزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه 106/1، وابن مالك، شرح التسهيل 150/2، وشرح الكافية الشافية 634/2، وابن الناطم، شرح الألفية ص 249، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 51/3.
- (105) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 150/2، وشرح الكافية الشافية 634/2، وابن الناطم، شرح الألفية ص 249.
- (106) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية ص 236.
- (107) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية ص 236، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني 92/2.
- (108) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه 106/1، و440/2.
- (109) ينظر: سيبويه، الكتاب 127/3.
- (110) ينظر: المبرد، المقتضب 348/2.
- (111) سيبويه، الكتاب 127-128/3.
- (112) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية ص 236.
- (113) لعل ابن عقيل، قد خلط بين الرجلين فنسب إلى كل واحد منهما قول الآخر.
- (114) ينظر: ابن عصفور، المقرب 115/1، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 633/2، والسلسيلي، شفاء العليل 434/1، وابن عقيل، شرح الألفية ص 235.
- (115) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 150/2، وشرح الكافية الشافية 635/2، والرضي، شرح الكافية 273/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 52/3، والسلسيلي، شفاء العليل 434/1، وابن عقيل، شرح الألفية ص 235، والأزهري، التصريح 313/1، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني 91/2.
- (116) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني 91/2.
- (117) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل 307/1، والرضي، شرح الكافية 273/2، والسلسيلي، شفاء العليل 434/2، والصبان، حاشية الصبان على الأشموني 91/2.

- (118) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية ص 235.
- (119) ينظر: الصبان، شرح الصبان على الأشموني 91/2.
- (120) ينظر: ابن السراج، الأصول 180/1، والصيمري، التبصرة والتذكرة 112/1، وابن عصفور، المقرب 114/1، وابن مالك، شرح التسهيل 151/2، والسلسلي، شفاء العليل 434/2 والأزهري، التصريح 313/1.
- (121) ينظر: سيبويه، الكتاب 160/2، وابن السراج، الأصول 431/1، وابن عصفور، شرح الجمل 532/1.
- (122) ينظر: ابن عقيل، المساعد 308/2.
- (123) ينظر: الرضي، شرح الكافية 335/2.
- (124) ينظر: ابن الشجري، الأمالي 133/2.
- (125) ينظر: الرضي، شرح الكافية 335/2.
- (126) ينظر: سيبويه، الكتاب 160/2، وابن شقير، المحلى ص ٨٢، والفارسي، المسائل البصريات 912/2، وابن عصفور، شرح الجمل 532/1، وابن مالك، شرح التسهيل 199/3، والزبيدي، ائتلاف النصر ص 147.
- (127) ينظر: سيبويه، الكتاب 498/3، والفراء، معاني القرآن 413/2، والمبرد، المقتضب 336/2.
- (128) ينظر: سيبويه، الكتاب 498/3، وابن شقير، المحلى ص ٨٢، والفارسي، المسائل البصريات 911/2.
- (129) ينظر: الفراء، معاني القرآن 413/2، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 393/1، والرضي، شرح الكافية 335/2، وابن عقيل، المساعد 307/2، والزبيدي، ائتلاف النصر ص 146.
- (130) ينظر: المبرد، المقتضب 321/2، والفارسي، المسائل البصريات 911/2.
- (131) ينظر: المبرد، المقتضب 336/2.
- (132) ينظر: المبرد، المقتضب 336/2، والفارسي، المسائل البصريات 911/2.
- (133) ينظر: ابن السراج، الأصول 347/1.
- (134) ينظر: الفارسي، المسائل البصريات 912/2.
- (135) ينظر: سيبويه، الكتاب 497/3، والمبرد، المقتضب 321/2، والصيمري، التبصرة والتذكرة 447/1، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 393/1، وابن عقيل، المساعد 307/2، والزبيدي، ائتلاف النصر ص 147.
- (136) ينظر: الفراء، معاني القرآن 413/2، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 393/1، والرضي، شرح الكافية 335/2، وابن عقيل، المساعد 307/2، والزبيدي، ائتلاف النصر ص 146.
- (137) ينظر: ابن عقيل، المساعد 307/2.
- (138) ينظر: ابن عقيل، المساعد 308/2.
- (139) لم أعر على قائله، وهو شاهد عند ابن مالك، شرح التسهيل 200/3، وشرح الكافية 861/2، وابن عقيل، المساعد 308/2، والشنقيطي، الدرر اللوامع 43/2.

- (140) ينظر: ابن عقيل، المساعد 308/2.
- (141) من سورة ص، من الآية 84، قرأها عاصم، وحزمة برفع (الحق) الأولى. وقرأ باقي السبعة وعاصم برواية المفضل بنصب (الحق) الأولى، ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص 557.
- (142) الفراء، معاني القرآن 413/2.
- (143) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ 743/2، وشرح الكافية 1077/2، وابن الناطم، شرح الألفية ص 458، وابن هشام، أوضح المسالك 253/3، والسلسلي، شفاء العليل 599/2.
- (144) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 33/3 وابن قاسم، توضيح المقاصد 63/3 وابن عقيل، المساعد 149/2 والأزهري، التصريح 88/2.
- (145) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 55/5.
- (146) من سورة البقرة، من الآية 175.
- (147) ينظر: سيبويه، الكتاب 73/1، والمبرد، المقتضب 185/4، وابن السراج، الأصول 100/1، والزجاجي، الجمل في النحو ص 99، والفارسي، التعليقة 125/1، وابن الشجري، الأمالي 381/2، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف 126/1، وابن يعيش، شرح المفصل 143/7، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1077/2، والرضي، شرح الكافية 308/2، وابن هشام، أوضح المسالك 252/3، وابن عقيل، المساعد 147/2.
- (148) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 62/3، وابن الوردي، شرح التحفة الوردية ص 260، والأزهري، التصريح 87/2، والزبيدي، انتلاف النصره ص 119.
- (149) ينظر: الأزهري، التصريح 87/2.
- (150) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 126/1، والسيوطي، همع الهوامع 54/5.
- (151) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 126/1.
- (152) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3، وابن عقيل، المساعد 164/2، والمرادي، توضيح المقاصد 65/3.
- (153) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3.
- (154) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3، وابن عقيل، المساعد 164/2.
- (155) انظر أبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3.
- (156) ينظر: ابن السراج، الأصول 99/1، و103، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3، وابن عقيل، المساعد 164/2.
- (157) ينظر: الزجاجي، الجمل ص 100.
- (158) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3، وابن عقيل، المساعد 164/2.
- (159) ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة 266/1.

- (160) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص 292.
- (161) ينظر: الجرجاني، المقتصد 378/1.
- (162) ينظر: الفراء، معاني القرآن 127/2.
- (163) ينظر: ابن السراج، الأصول 103/1.
- (164) ينظر: سيبويه، الكتاب 73/1.
- (165) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 144/7.
- (166) ينظر على سبيل المثال: ابن مالك، شرح التسهيل 46/3، وشرح عمدة الحافظ 746/2، وشرح الكافية الشافية 1089/2.
- (167) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 65/3.
- (168) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 144/7، والرضي، شرح الكافية 308/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 42/3، والمرادي، توضيح المقاصد 65/3.
- (169) ينظر: المبرد، المقتضب 178/4، و180.
- (170) ينظر: ابن السراج، الأصول 108/1، والصيمري، التبصرة والتذكرة 269/1، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1084/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، وابن عقيل، المساعد 160/2، والأزهري، التصريح 92/2.
- (171) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، وابن عقيل، المساعد 160/2.
- (172) ينظر: الزجاجي، الجمل ص 103.
- (173) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، وابن عقيل، المساعد 160/2.
- (174) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل 580/1، والرضي، شرح الكافية 309/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، والمرادي، توضيح المقاصد 65/3، وابن عقيل، شرح الألفية ص 379.
- (175) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، والمرادي، توضيح المقاصد 65/3، وابن عقيل، المساعد 161/2.
- (176) ينظر: الفراء، معاني القرآن 128/2، وابن الناطم، شرح الألفية ص 461، وابن عصفور، شرح الجمل 576/1، وابن عقيل، شرح الألفية ص 379، والمساعد 161/2.
- (177) ينظر: الرضي، شرح الكافية 309/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 43/3، والمرادي، توضيح المقاصد 66/3، وابن عقيل، شرح الألفية ص 379.
- (178) ينظر: ابن الناطم، شرح الألفية ص 461.
- (179) ينظر: الرضي، شرح الكافية 308/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 44/3، وابن عقيل، شرح الألفية ص 380.
- (180) ينظر: ثعلب، المجالس 272/1.

- (181) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 44/3، وابن عقيل، المساعد 162/2.
- (182) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 45/3.
- (183) ينظر: ابن الناطم، شرح الألفية ص 462.
- (184) ينظر: سيبويه، الكتاب 97/4، والمبرد، المقتضب 181/4، وابن السراج، الأصول 104/1، والزجاجي، الجمل ص 101، والفارسي، الإيضاح العضدي 132/1، والصيمري، التبصرة والتذكرة 367/1، وابن يعيش، شرح المفصل 146/7، وابن عصفور، شرح الجمل 577/1، وابن عقيل، المساعد 162/2.
- (185) ينظر: الفراء، معاني القرآن 127/2.
- (186) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف 148/1، وابن يعيش، شرح المفصل 146/7، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 45/3، وابن عقيل، المساعد 162/2، والزبيدي، ائتلاف النصره ص 120.
- (187) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 45/3، وابن عقيل، المساعد 162/2.
- (188) المصدران السابقان، الموضوعان أنفسهما.
- (189) ينظر: سيبويه، الكتاب 72/1، والمبرد، المقتضب 173/4، وابن السراج، الأصول 99/1، والزجاجي، الجمل ص 99، والفارسي، الإيضاح العضدي 131/1، والجرجاني، المقتصد 374/1.
- (190) ينظر: ابن شقير، المحلى ص 20.
- (191) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص 729.
- (192) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب 33/3، والنكت الحسان ص 137، والأزهري، التصريح 88/2، والسيوطي، همع الهوامع 55/5.
- (193) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 63/3، وابن عقيل، المساعد 147/2.
- (194) ينظر: ابن السراج، الأصول 110/1، والفارسي، الإيضاح العضدي 132/1، والجرجاني، المقتصد 376/1، وأبو حيان، ارتشاف الضرب 34/3، والمرادي، توضيح المقاصد 57/3، والسلسلي، شفاء العليل 600/2، وابن عقيل، المساعد 150/2، والأزهري، التصريح 88/2.
- (195) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 35/3.
- (196) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 58/5.
- (197) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 33/3، والمرادي، توضيح المقاصد 57/3.
- (198) ينظر: الأزهري، التصريح 88/2.
- (199) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص 396.
- (200) ينظر: ابن عقيل، المساعد 150/2، والأزهري، التصريح 88/2.
- (201) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 33/3، والسلسلي، شفاء العليل 600/2، والمرادي، توضيح المقاصد 57/3.

- (202) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 33/3، وأبو حيان، النكت الحسان ص ١٣٨، والسلسلي، شفاء العليل 600/2، والأزهري، التصريح 88/2.
- (203) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 57/3.
- (204) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 58/5.
- (205) قائله مجهول. وهو شاهد عند ابن مالك، شرح التسهيل 35/3، وابن عقيل، المساعد 150/٢، والسيوطي، همع الهوامع 59/5.
- (206) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 58/5.
- (207) ينظر: الجرجاني، المقتصد 377/1، والمرادي، توضيح المقاصد 57/3.
- (208) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 57/3، والسيوطي، همع الهوامع 58/5.
- (209) المصدران السابقان، الموضعان أنفسهما.
- (210) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد 58/3.
- (211) ينظر: السيوطي، همع الهوامع 58/5.
- (212) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 43/2، وابن عقيل، المساعد 159/2، والسيوطي، همع الهوامع 62/5.
- (213) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 43/3، وشرح عمدة الحافظ 777/2.
- (214) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 43/3، وابن عقيل، المساعد 159/2، والسيوطي، همع الهوامع 62/5.